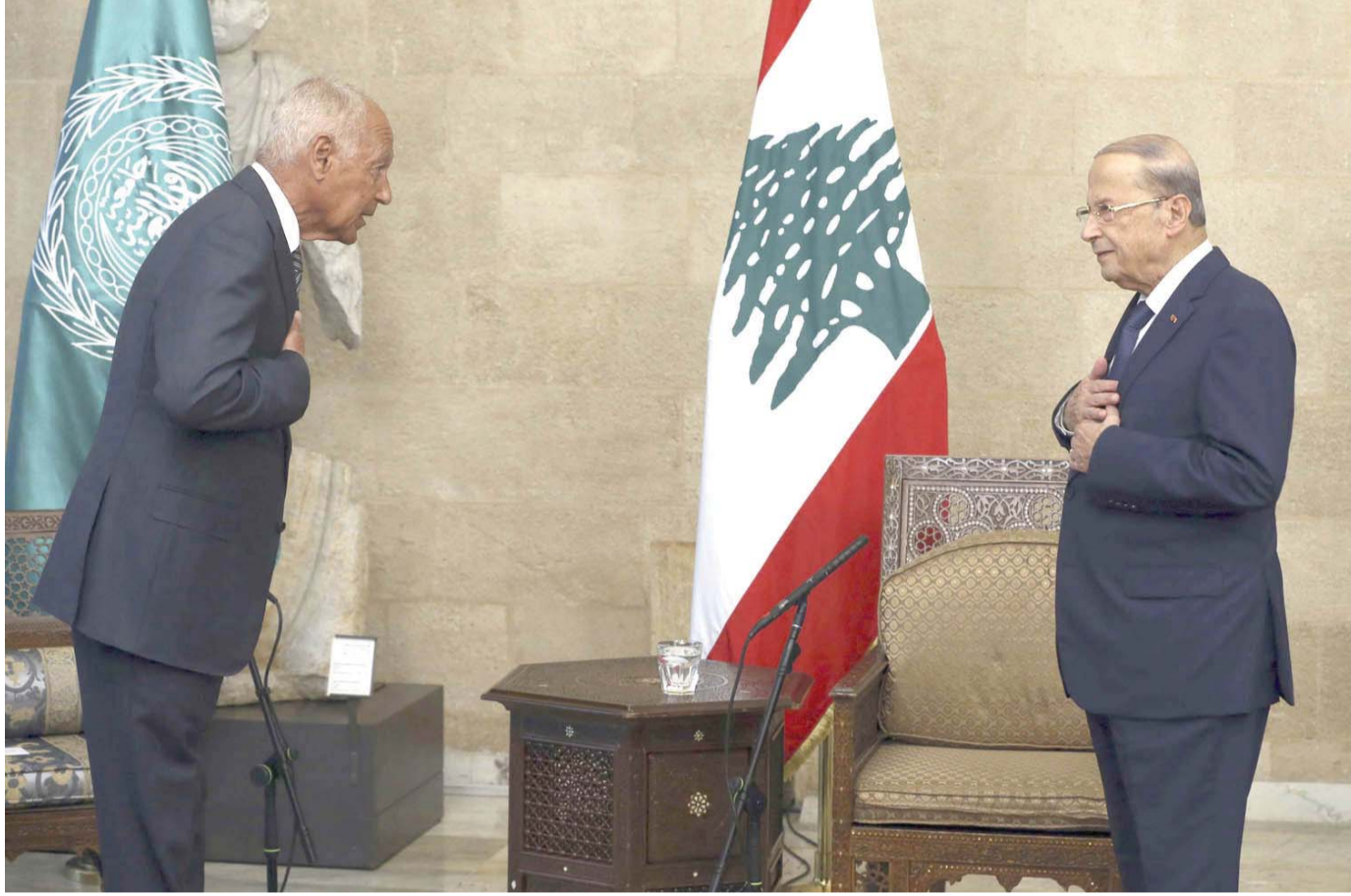


# الجامعة العربية تخرج عن صمتها في لبنان وتقترب من أزمتها

## أحمد أبو الغيط: مستعدون لحشد الطاقات العربية لمساعدة بيروت



وصل أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، إلى بيروت، السبت، في زيارة تضامنية مع لبنان عقب كارثة انفجار مرفأ بيروت، وتهدف الزيارة إلى حشد الدعم دولياً وعربياً والوقوف مع البلد في محنته، وتأتي تحركات الجامعة لسد الفراغ الخطير للدور العربي في لبنان في ظل المحاولات المستمرة لقوى إقليمية مثل إيران لجره إلى محورها.

القاهرة - لم تستطع الجامعة العربية تحمل تداعيات استمرار الصمت السياسي الذي مارسه مع لبنان وأزمته خلال الفترة الماضية، وتحركت لسد نوع خطير من الفراغ العربي، وحاولت أن يكون صوتها مسموعاً في ظل تجاذبات إقليمية ودولية تنتاب الأوضاع في لبنان عموماً، قد تجرّه إلى مربع أشد خطورة الأيام المقبلة.

أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، خلال زيارته لبيروت، السبت، أن الجامعة ستقف إلى جانب لبنان وتدعمه باكبر قدر ممكن ومناخ من الإمكانيات، حتى يمكنه تجاوز تداعيات الانفجار المدمر في مرفأ بيروت.

وقال أبو الغيط إنه سيسعى لحشد الطاقات العربية لتقديم الدعم للبنان بعد الانفجار الهائل الذي دمر أجزاء من بيروت، وأضاف في تصريحات للصحافيين بعد اجتماعه بالرئيس اللبناني ميشال عون إن الجامعة "مستعدة للمشاركة بطاقات عربية بأي شيء يتعلق بالتحقيق في مأساة مرفأ بيروت".



وأوضح أنه سينقل إلى الدول العربية ووزراء الخارجية تقريراً كاملاً عن مشاهداته وعن هذه الزيارة، لافتاً إلى أن الجامعة العربية تنوي طرح بند جديد على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدعم المستمر والدائم للبنان.

ولم يكشف عن طبيعة الدعم الذي يمكن تقديمه، في وقت تبدو فيه الجامعة العربية عاجزة عن تحريك بعض الملفات الإقليمية الأقل خطورة، والتي اكتفت في غالبيتها بالتمثيل المعنوي وعجزت

عن الولوج إلى عمقها، ما جعلها خارج التأثير المادي.

ورغم الإنقسامات والمشكلات التي تعاني منها الجامعة العربية وكبلتها في التعاطي مع الأزمات، فإن الرمزية السياسية التي تحملها زيارة أبو الغيط، تشي في تقديرات دوائر دبلوماسية في القاهرة بأن هناك رغبة للاقترب من أزمة لبنان التي باتت خاضعة لتقديرات حزب الله المتحالف مع إيران، بما أدى إلى زيادة نطاق التحديات.

وأجرى أبو الغيط مباحثات مع كبار المسؤولين في بيروت، وأبدى استعداد الجامعة للمشاركة في تحقيقات الانفجار الذي هز مرفأ بيروت، وحضور المؤتمر الدولي الذي ترعاه فرنسا لمساعدة لبنان، كمتعة عن الإزادة العربية الجماعية. وتشير هذه الخطوة إلى أن ما يتعرض له لبنان محل مساندة من جميع الدول الأعضاء، وليس كل دولة على حدة، كوسيلة لردع الأطراف التي تحاول استغلال الوضع القائم، وتوظيف التناقضات الراهنة بين الدول العربية. وتأتي أهمية دور الجامعة العربية في القضايا التي تشكل خطراً وجودياً بالنسبة إلى الدول الأعضاء، والانفتاح

على الشعب اللبناني والحفاظ على صورته الحضارية أمام المجتمع الدولي، ويمكن أن تقوم الجامعة كمظلة إقليمية بدور ملموس لضمان وصول المساعدات التي أعلنت عنها بعض الدول العربية.

ويقول متابعون إن الأمين العام للجامعة العربية هرع إلى بيروت للإيجاء بأن لبنان ما زال بلداً عربياً، ولم تنقطع جنوره، ولن تستطيع طهران جره تماماً إلى محورها، وإذا تمكنت من التحكم في مفاصل قراره الفترة الماضية فلا بد من وقف هذه الممارسات لإبعاد بيروت عن هذا المحور وإبرادة عربية جماعية، قبل أن تتزايد تدخلات تركيا وتوطد علاقتها بحزب الله أيضاً، ويصبح لبنان رهينة لما يضعه هذا البلدان وما يخوضانه من صراعات في المنطقة.

ويضيف هؤلاء، "لـ"العرب" أن "تحرك أبو الغيط بنطوي على دلالة تفيد بأن السعودية التي لعبت دوراً محورياً في ضبط المعادلة في لبنان لم تعد الأجواء أمامها مواتية لاستئناف هذا الدور حالياً جراء الحساسيات الظاهرة في علاقتها ببعض القوى السياسية، ففضلت أن يكون التحرك عبر نافذة الجامعة، حتى ولو كان تأثيرها محدوداً".

والمحت مصادر دبلوماسية، إلى أن القاهرة مستفيدة من زيارة أبو الغيط، لأنها تسد هوة عربية أشرت على العلاقة مع لبنان وتركتها لقمة سائغة لآخرين، خاصة أن ثمة تحديات مختلفة تكبل مصر في تحركاتها الدبلوماسية، فهي تواجه أزمات على العديد من الأصعدة، ولا تملك رفاهية الانخراط في أزمة ممتدة بعمق كازمة لبنان وحجمها ووزنها، تتشابك فيها خطوط داخلية وخارجية، وتابى أن تترك مصيره في يد قياداته الوطنية.

وأشارت المصادر لـ"العرب"، إلى أن القاهرة تتطلع للقيام بدور إقليمي، غير أنها بحاجة للتخلص من كوابح كثيرة تمنعها، وأهمها ضرورة التخلي مترابطة، وتخضع لمساومات متعددة، ويساعد تكتيل الأوراق على تخفيف الضغوط وليس العكس، وهو الدور الذي تمارسه إيران وتركيا في المنطقة، وجعل فكرة التصدي لملامح تردهما على النظام الإقليمي تتطلب رؤى دقيقة. وقال وزير الخارجية المصري سابقاً، محمد العربي، "أبو الغيط حمل مجموعة من الرسائل السياسية، أبرزها

### الجامعة العربية مستعدة للدعم بما هو متاح

أن هناك جسداً عربياً قادراً على مواجهة النهج الإقليمي المتصاعد للتدخل في الشؤون العربية، ولا يمكن ترك الساحة اللبنانية في ظل هذه الظروف فريسة لرغبات بعض القوى من دون أن يكون هناك حضور عربي مساند، في ظل الأخطار المتصاعدة التي تواجهها الدولة".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "الدول العربية لديها قناعة بأنها تواجه مخاطر داهمة تفرض أن تكون هناك أدوار أكثر فاعلية، وتتخلل عن القيود التي تكبلها، وتضع استراتيجية يمكن من خلالها تثبيت مسألة القيام بجهود حثيثة لتقوية دورها".

ولخص مراقبون إلى أن الأزمة اللبنانية أزمة مركبة لا يصلح التعامل معها بصورة عشوائية، وما لم تقدم الجامعة العربية، أو الدول الرئيسية فيها، خطة واضحة سيدير أبو الغيط، أو أي مبعوث له، في حلقات مفرقة، فالمسألة لا تحتمل جولات للعلاقات العامة، أو محاولة جذب الأضواء من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي تحرك سريعاً نحو بيروت، وقرر عقد مؤتمر لمساعدة لبنان.

### 17 طائرة مغربية محملة بالمساعدات العاجلة إلى لبنان

الرباط - يواصل المغرب إرسال المساعدات الطبية والإنسانية العاجلة إلى لبنان عقب الانفجار المفجع الذي وقع في مرفأ بيروت الثلاثاء الماضي. وبلغ عدد الطائرات المحملة بهذه المساعدات إلى لبنان، إلى حدود السبت، أربع عشرة طائرة شحن، على أن تصل ثلاث طائرات إضافية إلى لبنان، ليصل بذلك العدد الإجمالي إلى سبع عشرة طائرة حسب ما ذكرته سفارة المملكة المغربية ببيروت في بيان لها.

وبلغ حجم المساعدات المغربية حوالي 300 طن من المواد الغذائية الأساسية وعشرة أطنان من المواد والتجهيزات الطبية وعشرة أطنان من المعدات اللوجستية التي تستعمل في الإيواء وأحد عشر طناً من المعدات الطبية الخاصة حصرياً بعلاج كوفيد - 19.

وأشارت السفارة المغربية أن "عملية تسليم المساعدات بالمطار تمر في ظروف جيدة يحضر مراسمها كل من سفير المملكة المغربية بلبنان محمد كرين وبعض المسؤولين الحكوميين اللبنانيين من وزارة الصحة ووزارة الخارجية والمغتربين".

وتأتي الخطوة تنفيذاً لتعليمات العاهل المغربي الملك محمد السادس، التي أمر فيها بـ"إرسال وإقامة مستشفى عسكري ميداني ببيروت بهدف تقديم العلاجات الطبية العاجلة للسكان المصابين في هذا الحادث".

ويتكون المستشفى الميداني من 100 شخص، من ضمنهم 14 طبيباً في تخصصات مختلفة، وممرضين متخصصين وعناصر للدعم، وفق ما أوردته وكالة الأنباء المغربية الرسمية. ويشتمل المستشفى العسكري على "جناح للعلاجات ووحدات للاستشفاء والفحص بالأشعة والتعقيم ومختبراً وميدانية"، كما تضم المساعدة الطبية والإنسانية كميات من "الأدوية للإسعافات الأولية، والمواد الغذائية والأغطية والخيام لإيواء ضحايا الفاجعة".

وتتضمن المساعدات المغربية للبنان أيضاً "أدوات طبية للوقاية من كوفيد - 19 لإسبام الكمادات الواقية والأنتعة وأغطية الرأس والسترات الطبية، بالإضافة إلى المطهرات الكحولية".

## انفجار مرفأ بيروت يثير مخاوف الجزائر في ميناء العاصمة

### الحكومة تغطي فشلها في السياسة الداخلية بنظرية المؤامرة

عن توقيف أشخاص جاري التحقيق معهم للحصول على معطيات أكثر حول تفاصيل المخطط وكيفية تجديدهم.

وهو سيناريو غير مستبعد لاسيما وأن ما يعرف بـ"لوبيات الفحم واستيراد الحبوب"، لها تقاليد في هذا المجال حيث كان ينسب إليها في السابق بعض موجات الحرائق التي استهدفت محاصيل القمح من أجل تعطيل الإنتاج المحلي من الحبوب، بشكل لا يزعج المستوردين ولا يضر بصالحهم، ومن أجل إنتاج الفحم وتسويقه في المناسبات.

واستغرب شهود عيان الموجة الواسعة للحرائق، حيث قدرت بنحو 20 حريقاً في اليوم خلال الأسبوعين الأخيرين، ومنها ما يتزامن في وقت واحد، ولم يعد الأمر مقتصرًا على التضاريس الغابية والأحراش، بل تعداه حتى إلى بعض واحات النخيل في الصحراء.

واحصت الحكومة الجزائرية 1381 بؤرة حريق ألتهم مساحة إجمالية تقدر بـ14496 هكتاراً، منها 4268 هكتاراً من الغابات، تشكلت النخيل في الصحراء، وتم وضع ثلاثة من بين هؤلاء رهن الحبس المؤقت إلى غاية عرضهم على القضاء.

بما خف حملته، الأمر الذي اضطر فرق الدفاع الوطني في العديد من المرات إلى الانتقاء بحماية الأرواح والممتلكات الهامة، وإبقاء الآخر لمصير الرماح.

### موجة الحرائق الأخيرة، أظهرت قصوراً حكومياً كبيراً في تغطية التراب الوطني بالإمكانيات البشرية واللوجستية

ورغم غرابة الأحداث المتراكمة في الأونة الأخيرة، وأخذها بعداً وطنياً هدد بتفجير الوضع الاجتماعي في البلاد، أمام صدمة شح المياه والسيولة المالية في البنوك وموجة الحرائق، إلا أن عجز الحكومة عن تكييف مؤسساتها المحلية ومخططاتها العملية مع الأوضاع الاستثنائية يزعج ولو نسبياً نظرية المؤامرة التي تروج لها السلطة. ولا يستبعد إطلاق سيناريو مخطط تخريبي أعدته جهات معادية وجندت له أباد داخلية، من أجل المساس بالخدمات الحساسة للسكان بغية تآليب الشارع على السلطات العمومية، وهو ما ألمح إليه رئيس الوزراء في تصريحه الأخيرة،

تبون، للنظر في حوادث تذبذب توزيع المياه وموجة الحرائق، في حين تغاضت عن عجز المؤسسات المحلية، التي لم تكفي مخططات عملها مع الأوضاع والحالات الاستثنائية في البلاد.

ورغم موجة الجفاف التي تضرب البلاد منذ عدة أشهر، فإن وزير الموارد المائية أرزيق براق، لم يتوان قبل أشهر في التصريح بأن "نسبة امتلاء السدود تفوق الـ 7 في المئة"، مما يعني أن البلاد لن تعرف شحاً في المياه خلال الموسم الصيفي، إلا أن شهادات ميدانية أثبتت أن الكميات المحجوزة في تناقص كبير، وأن السدود الكبرى في البلاد، عرفت تراجعاً كبيراً بسبب شح موسم التساقط السابق.

وعند نهاية فصل الربيع صدرت مديرية الحماية المدنية (الدفاع المدني)، حملة علاقات عامة، عن حملات الاستعداد لأي طوارئ محتملة خاصة الحرائق، وأظهرت إمكانيات ضخمة لذلك، إلا أن الموجة المسجلة في الأسبوعين الأخيرين، أظهرت قصوراً كبيراً في تغطية التراب الوطني بالإمكانيات البشرية واللوجستية، لاسيما حوامات الإطفاء التي لم تكف لإطفاء النيران.

وأمس هول الحرائق التي التهمت مساحات واسعة من الغطاء الغابي خاصة في مناطق الشمال، والتي اضطرت سكان بعض القرى إلى الفرار والنجاة

اللافت عن ممارسات فترة حكم بوتفليقة، على "الإيادي الفاعلة التي تستهدف تآليب الشارع على السلطات العمومية". وشكل الكشوف عن فاعلين مفترضين لموجة الحرائق التي ضربت البلاد خلال الأسبوعين الأخيرين، جزءاً من المعادلة التي كانت تراهن عليها الحكومة، لإقناع الرأي العام، بما وصفته بـ"الأحداث المتراكمة" خلال إجازة عيد الأضحى.

وأوعزت لوسائطها الإعلامية من أجل توجيه الرأي العام، إلى ظهور بوادر التحقيق الذي أمر به الرئيس عبدالمجيد

خاصة وأن نقل البضائع الخطيرة مكلف، ولهذا يتفادى البعض التصريح بها".

وجاء التحرك الميداني لتفقد وضعية ميناء الجزائر والإطلاع على ظروف وإجراءات الحجز والتخزين، ليعكس مخاوف الحكومة الجزائرية من أي حادث مماثل لما شهده مرفأ بيروت، ويعكس الفشل الرسمي ولو بشكل متفاوت في التعاطي مع الأوضاع الحساسة.

ولم تجد السلطات الجزائرية بدا في تعليق إخفاقاتها المتكررة بسبب تعثر سياساتها الداخلية، وعدم تجسيد الفارق



التخط الحكومي يلقى الشارع الجزائري

### صابر بلادي

الجزائر - خيم السيناريو اللبناني على أداء الحكومة الجزائرية، بشكل ألمح إلى اعتراف مبدئي بتفويض الفشل الرسمي في البلدين، فالفشل الذي أدى إلى انفجار مرفأ بيروت، حرك الحكومة للدفع بوزير النقل لتفقد ميناء الجزائر والإطلاع على وضعية الموانئ المخزنية، تفادياً لأي سيناريو يشبه بكارثة بيروت.

وأكد وزير النقل الجزائري لزمهر هاني، على "خلو موانئ البلاد من أي نوع من السلع الخطيرة أو المواد المتفجرة"، وطلب من مسؤولي الميناء بإعداد "إحصاءات أسبوعية للمواد المحجوزة والمخزنة، وإرسال تقارير مفصلة بشأنها للمسؤولين للنظر فيها".

وأوضح بأن بلاده "كانت من الدول السبابة لمنع حجب أو تخزين البضائع الخطيرة على مستوى الموانئ، وأن القانون مطبق بشكل صارم على مستوى كل موانئ، ولا وجود لبضائع خطيرة بها".

ولفت إلى أن "ما وقع في ميناء بيروت يمكن أن يحدث في أي ميناء آخر، ولهذا يجب السهر على التطبيق الصارم للقوانين لتفادي مثل هذه الكوارث"، وإلى ضرورة "الصرامة في محاربة التصريحات المغلوطة، للمستوردين،